

عاصفة كورونا في الجزائر: البداية فقط

زين العابدين غبولى

في 22 فبراير 2019، غمر ملايين الجزائريين الشوارع للمطالبة بتغيير سياسي جذري. تمكنت هذه الحركة السياسية غير المسبوقة من الإطاحة بالرئيس الحاكم عبد العزيز بوتفليقة في 2 أبريل. رغم ذلك، استمر نضال الجزائريين من أجل الحرية حتى مع إجراء البلاد انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019، والتي أوصلت رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبون إلى السلطة. بعد أكثر من عام على انطلاقها، عقدت الحركة الاحتجاجية الجزائرية العزم على استعادة السيادة الشعبية على القرارات السياسية.

في خضم هذا الاضطراب السياسي، واجهت الجزائر أزمة جديدة غير مسبوقة وغير سارة، جانحة الكورونا. أعلنت وزارة الصحة الجزائرية يوم 12 مارس 2020 عن أول وفاة بسبب فيروس الكورونا. كان هذا يعني بشكل أساسي أن الجزائر ليست فقط على وشك مواجهة أزمة صحة عمومية، ولكن أيضاً تحدياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً صعباً نظراً لظروف البلاد.

دفعت أزمة الصحة هذه الحركة الاحتجاجية إلى وقف المظاهرات لحماية حياة الناس. من جهة أخرى، استغلت السلطات الجزائرية هذه "الاستراحة" لتشديد القيود على الحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير وحرية الصحافة. منذ أن أعلن الرئيس الجزائري، تبون، عن الحجر الصحي والإغلاق العام، اعتقلت قوات الأمن واستجوبت وسجنت عدة نشطاء. تم القبض على العديد منهم لمناشير على مواقع التواصل الاجتماعي واتهموا بـ "تهديد وحدة التراب الوطني". من بين هؤلاء النشطاء، وُضع وليد كشيدة، وهو جزائري شاب عمره 25 سنة، رهن الحبس الاحتياطي لإنشاء مجموعة للكاريكاتور السياسية الساخرة على فيسبوك.

علاوة على ذلك، وافقت الحكومة الجزائرية، بناء على تعليمات من الرئيس تبون، على عدة تعديلات على قانون العقوبات. أقر البرلمان الجزائري هذه التعديلات التي تهدف بشكل رسمي إلى معالجة مشكلة "الأخبار المزيفة" و "خطاب الكراهية" وتعزيز "الوحدة الوطنية". ومع ذلك، استنكر نشطاء حقوق الإنسان هذه القوانين الجديدة. يرى المحتجون هذه القوانين على أنها "عذر قانوني" آخر للسلطات لقمع الحريات الأساسية. وفقاً لقانون العقوبات الجديد، يمكن أن يقضي النشطاء 3 سنوات في السجن بتهمة "نشر معلومات كاذبة"؛ كما يمكن معاقبتهم على "تلقي تمويل أجنبي".

وقد أثرت هذه الإجراءات القمعية أيضاً على قطاع الإعلام. تم وضع الصحفي الجزائري البارز خالد درارني، الذي يعمل كمراسل لقناة تي في 5 موند في الجزائر والذي غطى الحركة الاحتجاجية لأكثر من عام، في الحبس المؤقت بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح". بالإضافة إلى ذلك، تم حظر ثلاثة مواقع إعلامية مستقلة، ويتعلق الأمر بكل من RadioM و Maghreb Emergent و Interlignes، حيث لم تعد متاحة في الجزائر. قال وزير الاتصال والنطاق الرسمي للحكومة، عمار بلحيمر، إن هذه المواقع تتلقى "تمويلاً أجنبياً". وصرح بوزيد إشلالين، مدير منشورات Interlignes، بأن هذه محاولة لحرمان الجزائريين من "وسائل الإعلام الجادة والمهنية".

مع تسريع الحكومة وتكثيف قمعها ضد الحركة الاحتجاجية، فإن البلاد في طريقها لمواجهة أسوأ أزمة اجتماعية واقتصادية منذ عقود. بسبب أزمة الكورونا، انخفضت أسعار النفط إلى مستوى قياسي. أصبح سعر البترول الجزائري أقل بكثير من 20 دولار للبرميل. بما أن النموذج الاقتصادي الريعي للبلاد يعتمد بشكل أساسي على النفط والغاز، فإن الجزائر ستواجه تحدياً اقتصادياً كبيراً خاصة أنها لا تزال تحاول التغلب على النداعيات الاجتماعية لفيروس كورونا. بحسب صندوق النقد الدولي، تحتاج الحكومة الجزائرية إلى سعر مرجعي يقدر بـ 157 دولار للبرميل لضبط موازنتها.

حتى لو أدت أزمة الكورونا إلى تفاقم التحديات الاقتصادية في الجزائر، فإن الأزمة كانت تلوح في الأفق منذ فترة. انخفضت احتياطات النقد الأجنبي بشكل حاد من أكثر من 150 مليار دولار في عام 2014 إلى ما سيقدّر بـ50 مليار دولار بحلول نهاية عام 2020. من الواضح أن الاضطراب السياسي الحالي أدى إلى تفاقم المظالم الاجتماعية والاقتصادية؛ رغم ذلك، كان هذا الانهيار المالي متوقعا. سيكون لأزمة الكورونا تأثيرها على الاقتصاد الجزائري حيث يتوقع اتحاد النقل الجوي الدولي أن يخسر البلد حوالي 3.1 مليار دولار بسبب الإغلاق العام.

لمواجهة هذه الأزمة الصعبة، أعلنت الحكومة الجزائرية عن سلسلة من الإجراءات لمعالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للوباء. قرّرت السلطات تخفيض ميزانية سوناطراك، شركة النفط والغاز المملوكة للدولة، بنسبة 50 في المائة. كما أعلنت الحكومة أنها تلقّت 100 مليون دولار من صندوق النقد الدولي و75 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي للتغلب على التحديات المالية. إلا أن السلطات لم تكشف بعد عن خطة الرئيس الكاملة لإصلاح الاقتصاد ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الوضع الحالي في الجزائر بعيد عن الحل. على الرغم من وعود الحكومة، لا تزال قدرة البلاد على الحفاظ على استقرارها الهش بالفعل موضع تساؤل. مع رفع الحظر في غضون أسابيع قليلة، ستواجه الجزائر تحديين مضرّين بالبلد. أولاً، ستشهد البلاد على الأرجح عودة حركة الاحتجاج التي من المحتمل أن تتخذ موقفاً أكثر راديكالية بالنظر إلى القمع المستمر. ثانياً، سيتعين على الجزائر أيضاً إدارة التداعيات المالية لأزمة الصحة العمومية التي يمكن أن تزعزع استقرار اقتصادها الضعيف.

قد يكون تفشي الوباء أخطر الانفجار الاجتماعي في الجزائر حيث أوقفت الحركة الاحتجاجية أنشطتها مؤقتاً. مع ذلك، فإن الأسباب التي دفعت الجزائريين إلى الشوارع يوم 22 فبراير 2019 لا تزال قائمة. من غير المرجح أن تضع حملة القمع التي تشنها السلطات نهاية للحركة الاحتجاجية، بل ستقوّيها بالنظر إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والشعور المتزايد بالظلم. إذا كان الفرصة قد أتاحت للرئيس تبّون للتفاوض مع المتظاهرين واسترضاء الشارع قبل بضعة أشهر، فإن هذه الفرصة تختفي بسرعة مما يجعل الرئيس الجديد الهدف الأكثر ترجيحاً للسطخ الشعبي.

علاوة على ذلك، تمكنت الجزائر من الحفاظ على استقرارها منذ عام 2011 باستخدام سياسات الرفاهية الاجتماعية. إلا أن الانخفاض السريع في أسعار النفط يقيّد خيارات الحكومة لشراء السلم الاجتماعي. كون الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى إصلاحات هيكلية عاجلة، فمن غير المتوقع أن يتمكن النظام السياسي من إعادة الاستقرار للاقتصاد دون اللجوء إلى إجراءات تقشّف قاسية. لن تحظى هذه الإصلاحات المطلوبة بشعبية وستؤدي إلى توترات اجتماعية واضطرابات مدنية.

الطريق نحو الاستقرار في الجزائر سيكون معقداً في الأشهر المقبلة. ما لم يتم العثور على حل مستدام وديمقراطي للقضايا المعقدة في البلاد، فإن الجزائريين قد يواجهون حالة فوضى غير مسبوقة لا تهدد الجزائر فحسب بل المنطقة بأكملها. ستحدد حبة ما بعد الكورونا ما إذا كانت الحركة الاحتجاجية ستنتج في تحقيق تغيير جذري وإذا كانت الجزائر ستكون قادرة على تجنب أسوأ السيناريوهات.